دور النخبة الخليجية
بالخليج العربي في ظل العولمة

أ/ ميلاس محمد الزيره.

مقدمة:

إن تاريخ المجتمعات السياسية يوضح أن السلطة لا يمكن أن تمارس بواسطة الجميع، وأنه لا بد أن يكون هناك هيئة تقوم بدور إدارة شؤون المجتمع سواء كان ذلك في أكثر النظم ديمقراطية أم أشدها استبداديه. حيث لا بد أن يكون حول الحاكم أعوان يستطيع من خلالهم إحكام سيطرته على المجتمع، ومن ثم فوجود جماعة صغيرة تمتلك زمام الأمور في المجتمع أمر استقرت عليه الخبرة البشرية ودرجت عليه جميع المجتمعات. هذه الجماعة الصغيرة هي ما أطلق عليه اسم النخبة، ولقد اهتم علم الاجتماع السياسي بدراسة الظواهر النخبوية وذلك لما تقوم به النخب من قدرة على تكوين وتأطير للنظام السياسي والاقتصادي الاجتماعي لأي مجتمع كان.

وتزداد أهمية النخب في الأنظمة المركزية كما هو الحال في النظم السياسية العربية. وفي هذه الدراسة سوف ينصب اهتمامنا على دراسة الإشكالات التي يثيرها استخدام نظرية النخبة في دراسة النظم السياسية العربية وخاصة الخليجية، وأثر العولمة في هذه النخبة، الأمر الذي يتيح من خلال تطبيق نظرية النخبة في دراسة النظم السياسية الخليجية أمراً ذا فعالية تحليلية وقدرة تفسيرية عالية لواقع العمل والحراك السياسي لهذه الأنظمة.

وتتمثل أهمية البحث في رغبتنا في تقديم مساهمة علمية من خلال إلقاء الضوء على دور النخبة في الخليج العربي في ظل العولمة، وذلك بما يرفد المكتبة العربية بدراسة عن النخبة في دول الخليج العربية وذلك في ضوء أنه لا يمكن فهم الظاهرة السياسية في منطقة الخليج العربي إلا من خلال فهم وتحليل للبنية الاجتماعية القائمة على افتراض وجود جماعة صغيرة تسيطر على المجتمع والدولة وتتركز فيها القوة ومن ثم فإن المدخل العلمي لفهم هذا الحراك

السياسي ينصب على فهم هذه الجماعة ودراستها دراسة ملحقة.

وتتمثل مشكلة البحث في أن إخفاق النخب في المجتمعات الخليجية في إنجاز مهامها ووظائفها يعود في نظرنا إلى استفحال العائلية والإقليمية كبنية اجتماعية وثقافة رمزية. فالعائلية والإقليمية كموروث اجتماعي ما زال يضايق النخب بكل شراسة، ويضاف إلى ذلك نشأة الدول الحديثة على أثر تحالف مركب بين الدعوة الدينية والعصبية القبلية. وهو تحالف مازال يتحكم في الممارسة السياسية والاجتماعية للدولة ذاتها. وقد ارتهن سلوك النخب في الخليج العربي بدوره إلى حد بعيد إلى النفط كهندسة دقيقة ومحكمة حددت بدورها أيضاً التشكيلات الاجتماعية والسياسية والثقافية.

فما الذي أعاق فعلاً النخب الخليجية وحد من أدائها وفاعليتها؟ وما الحراك الذي تشهده هذه النخب وما طبيعته؟ وكيف شوه النفط وعي النخب بذاتها وبالآخر وبالعالم؟ ثم كيف تعيش النخب الخليجية التحولات الاجتماعية والسياسية في ظل العولمة؟

الإطار النظري لمفهوم النخبة:

تمهيد تاريخي:

تعود البدايات الحقيقية لمفهوم النخبة إلى أعمال الفيلسوف اليوناني أفلاطون، عندما تكلم عن ضرورة أن يحكم المجتمع جماعة من الأفراد النابهين[1]. غير أن التصور الاجتماعي والسياسي الحديث للنخبة يرجع إلى دفاع سان سيمون عن حكم العلماء ورجال الصناعة. إلا أن النخبة اتخذت معاني ومضامين متنوعة، وبالذات عندما أقر هذا الأخير مسألة الفروق الطبقية وأكد التفاوت بين الفقراء والأغنياء، وقد اتخذت كلمة نخبة **(Elite)** في القرن السابع عشر دلالة مغايرة لمعناها الحالي، فقد استخدمت لوصف السلع ذات النوعية الممتازة، وما لبث هذا الاستخدام أن اتسع للإشارة إلى الجماعات الاجتماعية العليا كبعض الوحدات العسكرية، أو المراتب العليا من النبالة[2].

وينسب بوتومور إلى قاموس أكسفورد أن أقدم استخدام معروف في اللغة الإنكليزية لكلمة نخبة كان في عام 1823، حيث كانت هذه الكلمة تطلق على فئات اجتماعية معينة، غير أن هذا المصطلح لم يستعمل استعمالاً واسعاً في الكتابات الاجتماعية والسياسية الأوروبية بوجه عام إلا في أواخر القرن التاسع عشر، بل إنه لم يصبح كذلك في بريطانيا والولايات المتحدة حتى سنة 1930 عندما انتشر عبر نظريات النخبة وبشكل خاص عبر كتابات فليريدو باريتو[3].

وقد استخدم مصطلح الصفوة (النخبة) منذ القرن السابع عشر للدلالة على

الجماعات الاجتماعية المتميزة كالوحدات العسكرية ذات الشأن الرفيع، أو الرتب العسكرية العليا أو النبلاء، وكذلك النخب هم أولئك الأشخاص المتميزون إما في أدائهم أو أفكارهم أو مستواهم الاجتماعي، عن باقي فئات المجتمع ويعتبر رايت ميلز من أوائل الباحثين الذين أثاروا الانتباه لموضوع النخب وذلك حتى يتم فهم سياقات التحكم بالمجتمع[4].

إذاً، إن استخدام تعبير النخبة أو الصفوة قديم قدم المجتمع البشري نفسه وكان يستخدم قديماً إما لإعلاء شأن الذات الجمعية مثل ((شعب الله المختار)) وإما للإشارة إلى وضع مميز داخل التركيبة الاجتماعية نفسها كما نرى في قوائم الفرسان أو أولياء الله الصالحين[5].

وبالرغم من ذلك، يعد الاستخدام العملي المنهجي في إطار السوسيولوجيا أو العلوم السياسية أمراً حديثاً نسبياً، وبالتحديد في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

ولو نظرنا إلى سياق النشأة لوجدنا أن ظهور وانتشار مصطلح النخبة في البحث الاجتماعي قد ارتبط بأمرين أساسيين:

1- إن الديمقراطية مجرد خدعة، فالأفراد غير متساوين بالطبيعة، والسلطة تنتمي دائماً إلى أقلية، وبالتالي فشعارات مثل ((الشعب مصدر السلطات)) هي محض إيديولوجية.

2- تبرر للنخبة الاستيلاء على السلطة.

3- إن استخدام مصطلحات مثل الصراع الطبقي أو تغيير نمط الإنتاج قد يعبر بالفعل عن واقع اجتماعي، ولكنه لا يستطيع أن يفسر آلية سيطرة الأقلية التي تسعى دائماً لحيازة السلطة بصرف النظر عن تغير نمط الإنتاج والتطورات الاقتصادية[6].

ماهية النخبة:

يعرف باريتو النخبة بأنها مجموعة من الناس الذين يظهرون صفات استثنائية ويثبتون تمتعهم بكفاءات عالية في بعض المجالات أو بعض النشاطات، فمفهومه للنخبة مرتبط بتمايز الأفراد المنتمين إلى أي مجال من مجالات الحياة الاجتماعية[7].

ويبقى التعريف التقليدي للنخبة عاماً لا يتميز بالتدقيق، والذي يذهب إلى أن النخبة هي تلك المجموعة من الأفراد التي تملك قدراً من التأثير والنفوذ أكثر من الآخرين. ويغيب عن هذا التعريف التحديد والوضوح لمفهوم السلطة، بحيث إن السلطة قد تعني في بعض الأحيان قدرة بعض الأشخاص على التأثير في أشخاص آخرين وأيضاً القدرة على التأثير في صنع القرار. وقد أثارت هذه الفكرة المفسرة للتاريخ بأنه مقبرة النخب سخط الماركسيين الذين اعتبروه نظرية نخبوية متعالية[8].

أما موسكا فهو يفسر النخبة من خلال محاولة إثبات أن في كل مجتمع سواء كان متقدماً أم غير متقدم تتشكل طبقتان متميزتان من الناس: طبقة تحكم، وأخرى لا تحكم، والطبقة الأولى عادة ما تكون أقل عدداً وأقوى سيطرة على الوظائف السياسية، وأشد احتكاراً للقوة، أما الطبقة الثانية فهي الأكثر عدداً والخاضعة لتوجيه الطبقة الأولى وتلقى تقديراً عالياً وتمارس تأثيراً عميقاً في المجتمع في حين أن الثانية غير منظمة ومتفرقة[9]. وإذا رجعنا إلى مخطط مفهوم كل من موسكا وباريتو، نجد الأفكار المشتركة التالية: هناك في كل مجتمع، بل يجب أن يكون، أقلية تحكم سائر أفراد المجتمع وهذه الأقلية الطبقة السياسية أو النخبة الحاكمة مؤلفة من هؤلاء الذين يحتلون مراكز القيادة السياسية، وهذه النخبة عبر مدة من الزمن يعتريها تغيير في العضوية بتكريس أفراد جدد من طبقات دنيا في المجتمع وأحياناً بدمج فئات اجتماعية جديدة بها وبين فترة وأخرى بطريقة استبدال النخبة الحاكمة استبدالاً كلياً بنخبة مضادة كما يحدث في الثورات[10].

والحقيقة هي أن لكل نخبة أوهامها لأنهم يتحدون في اعتقادهم أنهم نواة المجتمع والمحركون الأساسيون والأهم في نظرهم أنهم يمثلون ضمير الأمة الذي لا ينام وهم الجانب النقي فيها الذي ينشد التطور[11].

إذاً، فالنخبة ضرورة حتمية لا بد من وجودها في أي مجتمع تؤثر في قراراته، وفي أشخاصه، إنها نخبة تشتمل على الحائزين على القوة السياسية والقدرة على القيادة. إن التوازن الاجتماعي في هذه الحالة يعوزه الاستقرار فيتحطم المجتمع وتأتي نخبة جديدة إلى الحكم فتنشئ وتقيم توازناً جديداً، ويبقى الصراع بين الفئات الاجتماعية والمقدرات الفردية سبباً في بروز نخب جديدة، لكن عندما تكون الطبقات جامدة ومغلقة لا يتمكن الأفراد الموهوبون المنتمون للطبقات الدنيا من الوصول إلى المناصب القيادية[12].

مفهوم النخبة:

لقد قدم جاتيانو موسكا (1858-1991) أول تصور متماسك لنظرية النخبة، واعتبر موسكا أن مفهوم سيادة الشعب نوع من الدجل الذي يستخدم لإضفاء شرعية على تصرفات أقلية صغيرة تحتكر السلطة.

وبالتالي، فمبدأ سيادة الشعب ليس إلا المبدأ المولد لهذه الصيغة التي تضمن للنخبة التحكم في الجماهير وقيادتها.

ثم جاء روبرت ميتشل (1876- 1939) ليقدم تطويراً لنظرية النخبة فيجعل مولد الأقليات الحاكمة واستمرارها مستقلاً عن

نمط الإنتاج في المجتمع وعن مستوى الصراع الطبقي ويرى أن الكفاح من أجل الديمقراطية ليس إلا صراعاً بين نخب على حيازة السلطة.

أما ويلفر بارتيو (1848- 1923) فقد اعتبر أن مسألة التنظيم ليست هي الأساسية في عملية سيطرة الأقلية، فهي ليست إلا مظهراً تابعاً وجعل العامل الأساسي هو العامل النفسي الاجتماعي. وبالتالي، فالنخبة لدى باريتو تتكون من أشخاص مزودين بقدرات عالية في فروع النشاط الاجتماعي المختلفة[13].

وبرأي باريتو يمكن أيضاً للنخب أن تختفي ويحدد ذلك بثلاثة أسباب:

موت أعضاء النخبة كما يحدث عندما تموت النخبة العسكرية في حرب من الحروب، وتغير الاتجاهات النفسية والذي يعني ضعف النماذج الثقافية التي تتبناها النخبة، والانحطاط يجعل الأولوية في تكوين النخبة إلى الأصل الاجتماعي والعائلي.

وإن ضمان استمرار النخبة يعتمد على وسيلتين هما حركة المرور الاجتماعية واستخدام الحيلة والعنف.

ويتسم مفهوم النخبة عند باريتو بملامح ثلاثة هي:

إنه يعبر ببساطة عن واقع موضوعي، ولا يتضمن أي حكم بالقيمة، وأي فئة اجتماعية تتحدد كنخبة من خلال معياري النجاح والسلطة.

إن التصورات الثلاثة السالفة الذكر تطرح مجموعة من المشكلات المنهجية منها:

إن المفهوم السائد عن النخبة حتى الآن ينطبق على النخب السياسية أكثر مما ينطبق على باقي النخب في المجتمع. ومفهوم النجاح مفهوم نسبي يعتمد على تحديد معيار قبلي لما نعتبره نحن نجاحاً، والعلاقة بالسلطة تظل ملتبسة فهل تقوم السلطة بتشكيل النخبة أم تقوم النخبة بتشكيل السلطة. من جانب آخر، نرى أن مفهوم النخبة قد يكون بناء نظرياً يفرضه الباحث على الواقع بهدف تقديم تفسير نظري لظواهر وليس بهدف الكشف عن الآليات الحقيقية التي يتم من خلالها التغيير.

في هذا الإطار، يقدم رابت بيكر اتهامه الذي ينطلق من تأكيد الطابع الترتيبي للمجتمع واحتكار الأقلية للسلطة، ولكنه يرفض مفهوم الطبقة القائدة أو الحاكمة، لأنه قناع يخفي نوعاً من التعاون أو التواطؤ بين رجال السياسة وكبار رجال الأعمال وذوي الرتب العليا من العسكر الذين

يشكلون فيما بينهم نخبة دون أي اعتبار للانتماء الطبقي. والنخبة في هذا الإطار مجموعة من الأشخاص مرتبطة بقواعد معلنة وسرية تجمعها إلى القيادة التي تزرع فيهم الحياة الجمعية. وإن العناصر الثلاثة المكونة للنخبة هنا أي السياسيون والعسكريون ورجال الأعمال تميل إلى الذوبان في نخبة شاملة قادرة على أن تملي على جماهير المحكومين الاتجاهات والأدوار التي عليهم أن يتبعوها. ويشير باحث آخر هو ريمون آرون إلى نوع من القلق الذي يصاحب الباحث عند استخدام مصطلح النخبة، فليس من السهل ولا من النافع أن ترسم دائرة يدخل من خلالها أصحاب النجاح إلى النخبة. ويشير آرون إلى قلق آخر يصحب الباحث هو أنه من الصعب عليه أن يعالج موضوع النخبة بألفاظ محايدة، لأن الممارسة السياسة لما تستدعي نوعاً من الإدانة الأخلاقية.

ومن وجهة نظرنا إن تطور المفهوم يسير إذاً إلى استخدام صيغة الجمع بدلاً من صيغة الفرد وهو ما خلق مجالاً بحثياً جديداً يتعلق بدراسة العلاقة بين النخب. فالنخب تتشكل أساساً داخل قطاعات نوعية في المجتمع ومن خلال مسار من التحالفات والتنازلات والاندماجات تحيل إلى تكوين النخبة الشمولية السائدة[14].

هذه العلاقة بين النخب والأداء الديمقراطي دفعت باحثين آخرين إلى القول إن دراسة النخب في حد ذاتها لا تفيد كثيراً في فهم الظواهر الاجتماعية. فيرى روبرت دال أن العلاقة الوحيدة الواقعية بين النخبة والجمهور هي أن الأولى تملك سلطة اتخاذ القرار وسلطة العمل على تنفيذه، وبالتالي ينبغي دراسة النخب في إطار دراسة بنية السلطة وطريقة أدائها في المجتمع.

التمييز بين مفهوم النخبة ومفهوم الطبقة الحاكمة:

يرى كارل ماركس أن الطبقة التي تحوز القوة الاقتصادية (وهي الطبقة البرجوازية) تملك في الوقت نفسه أدوات القوة السياسية وهي متطورة بمعنى أن تغير النظام الاقتصادي بفعل استخدام وسائل إنتاجية أحدث يؤدي إلى إبدال الطبقة الحاكمة القديمة بأخرى تستمد أهميتها من ملكيتها للوسائل الإنتاجية تلك.

ولا تملك الطبقة الحاكمة في رأي ماركس أي شيء لتوقف به عملية التطور الذي تمثل هي ذاتها حلقة من حلقاته ومقدمة من مقدماته، لأنها على حد تعبيره تغيرات تستقل عن إرادة النخبة الحاكمة[15].

وظهرت مدرسة النخبة كرد فعل على أفكار الماركسية، فلقد رفض مفكرو النخبة التعامل مع مسألة انقسام المجتمع إلى حكام ومحكومين، على أساس أنها تعبر عن استغلال القلة للكثرة كما يقول الماركسيون.[16] لكنهم على العكس أثبتوا

أن مهارات البشر تتفاوت وتتنوع، وبالتالي فلا بد أن يتولى الأشخاص المؤهلون دون سواهم عملية القيادة والتوجيه في المجتمع. ومن ناحية أخرى، تشكك مفكرو النخبة في إمكانية قيام المجتمع غير الطبقي، ووجدوا في عدم تحققه في الدول الشيوعية نفسها دليلاً واضحاً على خياليته وهذا ما أكده باريتو بقوله: "إن كل شعب تحكمه نخبة" رافضاً بذلك التمييز بين مجتمعات ديمقراطية وأخرى شمولية[17].

ويعزى لميلز فضل أسبقيته في إيجاد التقارب بين مفهومي النخبة والطبقة من خلال صياغته لمفهوم ((نخبة القوة)) في المجتمع الأمريكي في منتصف القرن العشرين، إذ يرى ميلز أن القوة في المجتمع الحديث هي قوة نظامية، أي أن هناك منظمات رئيسة في المجتمع يمكن ترتيبها على أساس التدرج الهرمي لـ((المكانة)) وتكون النخبة من أولئك الذين يشغلون مراكز عليا في هذه المنظمات[18].

وبخلاف ماركس الذي رأى أن الركيزة الأساسية للنخبة هي ملكية أدوات الإنتاج، فإن موسكا وميتشلز ركزا على القدرة التنظيمية للنخبة السياسية، بمعنى أن النخبة السياسية هي الجماعة الأكثر تنظيماً في المجتمع، إلى حد أن ميتشلز لم يستخدم مفهوم النخبة ولكن استخدم مفهوم القيادة للدلالة على المضمون التنظيمي للمفهوم. وفي المقابل أضفى باريتو على القدرة النفسية والمهارات الذاتية أهمية خاصة ففي ظل منافسة عادلة لا بد أن يصل الأصلح والأقدر إلى قمة النخبة، كل في مجاله.

ولكن ميلز رفض الاتجاهين السابقين داخل مدرسة النخبة لصالح الاقتراب المؤسسي، فالدولة الحديثة هي دولة مؤسسات. والأفراد الذين يشغلون مراكز حساسة في الدولة هم الأقرب إلى استحقاق صفة النخبة، وكلما التقت مصالح قادة المؤسسات الهامة ورؤسائها في الدولة كانت النخبة أكثر تماسكاً وأقدر على الاستقرار[19].

من كل ما سبق يتبين لنا أن تناول نظرية النخبة يدفعنا ضرورة إلى تناول نظرية ماركس في الطبقات الاجتماعية والصراع الطبقي عموماً، ولقد ورد التعارض بين نظرية التنمية مع الماركسية في القضايا التالية:

1- توجد في كل مجتمع بشري باستثناء الأكثر بدائية فئتان من الناس: طبقة حاكمة وطبقة أو أكثر محكومة.

2- لا يمكن تفسير وضع السيطرة الذي تمارسه الطبقة الحاكمة دون اعتماد ملكية وسائل الإنتاج الاقتصادي وإن كانت هذه السيطرة تمتد أيضاً لتشمل القوة العسكرية والنشاط الفكري.

3- إن هناك صراعاً لا يهدأ بين الطبقة الحاكمة والطبقات الخاضعة وطبيعة هذا

الصراع ومجراه يتأثران أساساً بتطور القوى الإنتاجية[20].

كيفية تحديد النخبة وتحليلها:

لا يمكننا أن نتصور وجود مجتمع بشري بدون صفوة تقوم بدور المبادرة والإبداع، وإرساء القواعد والتقاليد الأساسية لتبادل المنافع وترقية وإثراء الحياة الإنسانية. وبقراءة معتبرة لتاريخ الإنسان يمكن ترتيب درجات النخبة (الصفوة) كالآتي:[21]

1- الأنبياء والرسل كقوله تعالى: ((إن اللّه اصطفى آدم ونوحاً وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين)) آية 33 سورة آل عمران.

2- صحابة وحواريو وتلاميذ الرسل والأنبياء.

3- الفلاسفة والعلماء وكل من اشتغل بصناعة الفكر والتأمل والبحث وتوصل إلى اكتشاف قوانين الحياة الإنسانية.

4- القيادة السياسية سواء كانت هذه القيادة فرداً أم مجلساً أم لجنة مركزية.

5- كل أصحاب المواهب الأخرى وفي شتى ميادين الحياة وفنونها وآدابها وحرفها وصناعاتها بل وكل أصحاب المواهب الترفيهية والرياضية.

يتفق منظرو النخبة على أنه إذا اعتبرنا أن النخبة هي المدخل المناسب لدراسة الظاهرة السياسية فإننا نكون في حاجة إلى توضيح بعدين أساسيين هما:[22]

كيف يمكن تحديد النخبة في المجتمع؟ وماذا نريد أن نعرف عنها؟

يمكن تحديد النخبة في أي مجتمع سياسي من خلال اقترابات أربعة أساسية:

أولها: اقتراب الملاحظة التاريخية وهو أقدمها حيث استخدمه كل من باريتو وموسكا ويعتمد على مهارة الباحث والمصادر التي يستطيع الوصول إليها لتحديد من يمكن أن يندرج في إطار النخبة.

وثانيها: اقتراب المناصب ويتم من خلال تحديد عدد من المناصب الرئيسة في المجتمع التي يعتبر من يشغلها ضمن أعضاء النخبة.

وثالثها: اقتراب صنع القرار فكل من يشارك في صنع القرار السياسي هم أعضاء النخبة وأخيراً اقتراب السمعة ويقوم على أساس أن من يشتهر عنهم أنهم أعضاء في النخبة فهم النخبة[23].

والآن ماذا نريد أن نعرف عن أعضاء النخبة بعد أن تم تحديدهم وكيف يمكن تفسير العملية السياسية من خلال فهم النخبة؟

هنا نجد أن أدبيات السياسة المقارنة أكدت على مجموعة محددات أساسية ينبغي البحث فيها عند دراسة النخبة:

الخلفية الاجتماعية سواء الطبقية أم العرقية أم الدينية أم الإقليمية والسلوك الاجتماعي السياسي والقيم التي يتبنونها ومنظورهم لأنفسهم وللعالم من حولهم واتجاهاتهم نحو الأحداث، وهنا يتم الاعتماد على تحليل مضمون خطاباتهم وكتاباتهم.

تلك هي أهم المعطيات والمحددات التي دارت حولها وتمثلها الأدبيات التي عالجت موضوع النخبة كنظرية في حقل السياسية وتحليلها.

هناك مجموعة من المعطيات هي:

1- إن طبيعة المجتمعات السياسية تبين أن السلطة لا يمكن أن تمارس بواسطة الجميع، وأنه لا بد أن يكون هناك هيئة تقوم بدور إدارة شؤون المجتمع سواء أكان ذلك في أكثر النظم ديمقراطية أم أشدها استبداداً. ومن ثم فوجود جماعة صغيرة تمتلك زمام الأمور في المجتمع أمر استقرت عليه الخبرة البشرية ودرجت عليه جميع المجتمعات.

2- إن تاريخ الشعوب والأمم يبرز بصفة دائمة أن هناك أقلية مارست الحكم وأبدعت الفن والفكر وكأن من يسير التاريخ ويتدافع فيه جماعات محدودة تقود أممها ومجتمعاتها وتصنع لها مصيرها ومستقبلها.

3- إن التركيز على الأقلية الحاكمة أمر يعود إلى بدايات التفكير السياسي عند الإغريق حيث كان البحث يتجه دائماً إلى تحديد من يحكم[24].

نظريات النخبة:

هناك من قسم نظرية النخبة إلى ثلاث نظريات:

النظرية الأولى: تنبني على السلطة وتبين أن كل المجتمعات تناصر من أجل الوصول إلى السلطة وهي في شبه صراع دائم من أجل ذلك، والفئة التي تتمكن من الحصول على تلك السلطة هي ما يصطلح عليها بالنخبة[25].

هذه النظرية تقسم المجتمع إلى فئتين: فئة ضعيفة لا حول لها ولا قوة تكون خاضعة لفئة قليلة هي التي تملك سدة الحكم، ما يميز هذه النظرية هو أن النخبة الحاكمة هنا تتمتع بصفات شتى وتنتج علاقات سلطوية تبقى آثارها ناتجة وإن تغير الأشخاص.

النظرية الثانية: هي القائمة على أساس أخلاقي قيمي. هنا تركز هذه النظرية على ما تتمتع به هذه النخب من مزايا ذاتية تؤهلها لممارسة الحكم. هذه النظرية مستمدة وتكرس النظرية الفلسفية الكلاسيكية الأفلاطونية والأرسطية. وتؤكد هذه النظرية

على أن وجود نخبة ما في المجتمع هو ضرورة حتمية تمليها ظروف المجتمع. ويمكن القول إن ما يميز هذه النخب كلها وحسب تصور كارل مانهايم هو قدرتها على خلق وتجسيد قيم جديدة تعبر عن المجتمع الجديد وتعمل في الوقت نفسه على توجيهه.

النظرية الثالثة: وهي النظرية الوظيفية أي كيف يمكن للفاعل الاجتماعي أن يتمكن من لعب دور داخل النخبة، وكيف يستطيع أن ينتمي إليها وحتى وإن لم يكن منها. فحتى يمكن لشخص ما الانتماء إلى نخبة فكرية مثلاً، يجب أن يكون ينتمي إلى مجال الفكر والثقافة، وهذا ما ينطبق على النخبة السياسية.

مما تقدم نرى أن نظرية النخبة تعد من أهم النظريات لدراسة النظم السياسية وتحليلها، حيث إن طبيعة المجتمعات السياسية تبين أن السلطة لا يمكن أن تمارس بواسطة الجميع، مما يحتم وجود نخبة على شكل هيئة تتولى إدارة المجتمع سواء أكانت نخبة سياسية أم عسكرية أم اقتصادية أم فكرية.

إن كل تلك العوامل التي قمنا بدراستها حول مفهوم النخبة تمثل قابليات وإمكانات تجعل من نظرية النخبة مدخلاً أكثر صلاحية لتحليل وفهم النظم السياسية العربية، فالواقع السياسي العربي يؤكد باستمرار على أهمية ومحورية دور النخبة في هذه النظم ومن ثم كان تحليلها يمثل مفتاحاً رئيساً لفهم هذه النظم والعمليات المتعلقة بها.

ومن هذا المنطلق: سوف يتم الاعتماد على نظرية النخبة لتحديد معطياتها وإمكاناتها المنهجية، والتي يمكن أن تسهم في فهم وتفسير الظاهرة السياسية في الواقع العربي، وخصوصاً النخبة الخليجية التي تعنينا في بحثنا باعتبارها المقولة الأنسب لفهم المجتمع الخليجي كما سبق وأشرنا، وبالتالي فهم طبيعة وتوجهات الحراك السياسي الخليجي تجاه مجمل القضايا الداخلية والدولية.

الدراسات النظرية للنخب السياسية في منطقة الخليج العربي:

النخب العربية:

إذا كانت العديد من الإمكانات التي تجعل من تطبيق نظرية النخبة في دراسة النظم السياسية العربية أمراً ذا فعالية تحليله "وقدرة تفسيريه"عالية، فإن هناك العديد من الإشكالات التي تحول دون ذلك وتجعل من توظيفها أمراً محفوفاً بالعديد من الصعوبات المنهجية والواقعية، مما يقلل من تلك الفعالية أو القدرة، ومن هذه الإشكالات:

1- ارتباك العلاقة بين الدال والمدلول، حيث أدت ترجمة مصطلح " elite " إلى اللفظ العربي "النخبة" إلى إحداث ارتباك في علاقة المصطلح بالمفهوم والدال بالمدلول، فلفظ

النخبة في العربية يحمل معاني الامتياز والتفضيل والحس الأخلاقي، وهذا يثير اعتراض الكثيرين الذين يرون أن هذه الصفات هي فضائل قد لا تنطبق على القيادات السياسية في الوطن العربي.[26] هذا بالإضافة إلى مصادر الغموض الأخرى التي أحاطت بالمفهوم في اللغات الأوروبية وفي اللغة العربية، حيث أصبحت هناك مفاهيم عديدة تطلق على نفس الحقيقة الاجتماعية وهو ما يعد مدخلاً لإضفاء الغموض على المفهوم، حيث يأتي الغموض في المفاهيم من مصدرين هما: استخدام كلمات مختلفة للتعبير عن نفس المعنى، أو استخدام نفس الكلمات للتعبير عن معاني مختلفة[27].

2- إشكالية العلاقة بين الظاهر والحقيقة، نظراً لعدم وجود قواعد واضحة ومحددة ومعلقة للعملية السياسية في النظم العربية. فبعد نهاية كل عهد من العهود السياسية وقدوم عهد جديد تظهر العديد من المفارقات تبين أن ما كان يظهر أنه حقيقة ويعتقد فيه أنه حقيقة لم يكن كذلك وأن الحقيقة التي حدثت بالفعل شيء آخر.

3- تشابك وتعقد الأسس التي تنهض عليها النخبة، فإذا كانت النخبة عند منظريها الأساسيين تقوم إما على الرواسب والقدرات التنظيمية أو القدرة على توظيف المعادلة السياسية... الخ، فإن الحال في النظم السياسية العربية جد مختلفة، فأحياناً تقوم النخبة على تفاعل الانتماء إلى مؤسسات تعليمية معينة والانتماء إلى المؤسسة العسكرية والانتماء إلى حزب معين مع الخلفية العرقية والدينية وتسهم جميعها في تأسيس النخبة السياسية.

4- فعالية الوحدات الرأسية في معظم المجتمعات العربية، حيث تكون النخبة عادة من أبناء القبيلة الواحدة ودول الخليج العربي مثال على ذلك وهذا الواقع يتناقض مع الأساس الإبستمولوجي لنظرية النخبة الذي يقوم على افتراض أن التقسيم الأفقي للمجتمع هو المحدد الأساسي للظاهرة السياسية وليس التقسيم الرأسي[28].

5- صعوبة الوصول إلى المعلومات المتعلقة بفهم وتحليل النخبة في النظم السياسية العربية نظراً لطبيعة هذه النخب وما تحيط به نفسها من سرية تضفيها على معظم المعلومات المتعلقة بها.

6- التعايش بين النخبة والنخبة المضادة مما يعني أن الاقتصار في التحليل على النخبة الحاكمة قد لا يؤدي إلى تمام الفهم والتفسير، نظراً للأزمات التي كانت فيها النخب العربية في صنف المصداقية بينها وبين الشعوب أدى كل ذلك إلى عدم استقرار شرعية معظم هذه النخب وبروز نخب مضادة تنازعها الشرعية.

وفي المجمل تتقاسم النخب السياسية العربية الحاكمة مجموعة من الخاصيات المشتركة وهي:[29]

- التجربة السياسية المشتركة (الخبرة التاريخية – الدينية – السياسية).
- التكوين الفكري المشترك (المعتقد الديني – السياسي – التكوين العصري).
- تشابه طرق تولي الحكم (وراثة – انقلاب – خلافة).

وقد نجحت الأنظمة السياسية في مختلف البلدان العربية إلى حد بعيد في تدجين العديد من النخب (المثقفة – الاقتصادية – الدينية – العسكرية – الحزبية) تارة بالتهديد، وتارة أخرى بالإغراء والترغيب.

وفي سياق متصل يمكن لنا التمييز في إطار النخب العربية بين نوعيات ثلاث أساسية:

أ- النخب التقليدية – التكييفية وتجسدها طائفة كبار ملاك الأراضي وتعد آصرة القرابة هي سند الانتماء لهذه النوعية من النخب وتصطبغ أيديولوجية هذه النخب عادة باللغة الدينية.

ب- النخب الإصلاحية – التحديثية وتعبر عنها الطبقة الوسطى من ملاك الأراضي والمشتغلين بالعمل التجاري والصناعي، وتتسم تلك النخب تاريخياً بطابعها الليبرالي الدستوري، كما تستمد رضاء المواطنين عنها من شرعية تمثيلهم عبر مؤسسات منتخبة بشكل ديمقراطي.

ج- النخب الثورية – التعبوية والتي هي نتاج لأبناء الطبقة الوسطى الدنيا من صغار الموظفين والعسكريين، ولما كانت هذه النخبة عادة ما تصل إلى السلطة عن طريق ثوري، فإن أيديولوجيتها تصطبغ بالصبغة نفسها.

النخب الخليجية والعولمة:

يعزو البعض ظاهرة العولمة إلى حركة الإيقاع السريع التي أوشكت أن تشكل روح العصر، مما أوجد حاجة ماسة إلى اختراع مصطلح جديد لمفهوم كان مخيفاً في التفكير سمي بالكوننة (Globalization) أو العولمة. والواقع أن مصطلح العولمة بحسبانه اسما لظاهرة معقدة يقيم علاقة بين مستويات متعددة للتحليل، في الاقتصاد، والسياسة، والثقافة، والإيديولوجيات.[30] وهي إن استمرت على خطوها السريع، فإنها ستؤول إلى إشكالات ثقافية واقتصادية وسياسية متعملقة، وسيكون لها دور أكبر في الهيمنة، ويكون لخطابها الدعائي قوة أعلى من أجل السيطرة على الوعي المستقبلي للمجتمعات[31].

لقد أثرت القطبية الأحادية كإحدى تجليات العولمة على مصير ومستقبل الأنظمة السياسية في العالم ومنها الوطن العربي

ومنطقة الخليج على وجه التحديد، حيث تنازعت التغيرات والأحداث. حيث يتضح من التطورات الحادثة على أرض دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى الأخص المتعلق منها بشأن الأوضاع السياسية الداخلية والمجتمع المدني والانفتاح السياسي والتحول الديمقراطي، يتضح بأن حركة ما قد تفاعلت على الأرض وتحددت بموجبها معطيات تبدو شكلياً ذات معنى ومغزى وإن كانت تحتاج إلى مزيد من الفحص، حيث تطرح تلك التطورات كما يبدو تساؤلات مهمة ومشروعة عن مدى جديتها وقيمتها ودرجة رسوخها وفاعليتها[32].

ولكن من الواضح جداً الأثر الكبير للعولمة وبمختلف تجلياتها على واقع الأنظمة والحياة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي وخاصة الإعلام الذي هز ثقة الجمهور بتلك الفئات والنخب السياسية.

وعلى العموم، هناك من يرى أن دول الخليج في مرحلة عبور البرزخ الوعر من القبيلة إلى الدولة وإن النخبة فيها لا تكاد تخرج عن إطار أطروحات ابن خلدون حول مفهوم العصبية سواء عصبية النسب أم عصبية الانتساب[33].

ومن مؤثرات العولمة على دول الخليج هو أثرها على مفهوم السيادة، فقد تعرض البناء القانوني لمفهوم السيادة لاختبار قاس بوساطة الأنشطة العولمية عابرة الحدود، إذ أوشكت الدولة أن تغدو عاجزة عن ممارسة بعض اختصاصاتها، خاصة فيما يتعلق بالسيطرة على الأموال والسيولة النقدية ودوائر المعلوماتية[34]، علاوة على أنها باتت مجبرة على أن تتخلى عن كثير من مظاهر السيادة كي تسهم مباشرة أو بشكل غير مباشر في برنامج التجارة العالمية، وحالة المديونية في دبي ربما مثال واضح على عجز النخب السياسية فيها عن الإمساك بخيوط التدفقات المالية من وإليها الأمارة.

وبالعودة إلى النخب الخليجية هناك من يرى أنه في مرحلة نشأة الكيانات السياسية في منطقة الخليج العربي حمل الفرز الاجتماعي معه ازدواجية تمييزية علمانية بامتياز ظلت راسخة وتعتمل في بنية المجتمع الخليجي من دون إبطاء، وهي تلك المرتبطة بالتصنيف الذي يرى بأن الفقراء والمهشمين يخرج منهم الدعاة والمتأسلمون ورجال الدين، فيما التجار تخرج منهم النخب البيروقراطية والحكام[35]، ولم يعرف على الإطلاق أن خرج من الأسر الحاكمة داعية إسلامي كبير أو حتى ذو شهرة محدودة.

ومن المظاهر العلمانية لمنشإ السلطة السياسية في الخليج العربي تنامي أو عودة ((الحكم الإقطاعي)). وبدلاً من أن تكون الإقطاعيات مساحات شاسعة من الأراضي تحولت في عصر العولمة إلى شركات عملاقة

وأرصدة في البنوك واحتكارات تجارية، وكما يتوارث الابن الأكبر الإقطاعيات عن والده، يتوارث الأبناء الحكم في الدولة الخليجية الحديثة[36].

وفي دراسة للنخب وبمختلف أشكالها في دول الخليج وجدنا التالي:

في النخب الثقافية نجد أنه كان للتيارين القومي والإسلامي قد سبقا إلى وضع اللبنات الأولى للاتجاهات الفكرية في منطقة الخليج العربي وأسهما في تكوين النخبة الثقافية، وقد حافظت هذه النخبة بشريحتيها على انتمائها ولم تنقطع جذورها الاجتماعية، وإذا كنا نتحدث عن النخبة في الخليج بانتماءاتها الأيديولوجية، فهذا لا يعني أن المجتمع الخليجي مجتمع (مؤدلج) بل شأنه شأن بقية المجتمعات العربية التي تغلب فيها مساحة العامة على الخاصة أي الشريحة ((المؤدلجة)) وصفوتها أو نخبتها الفكرية، كما أننا ونحن نتعرض للنخبة الخليجية لا يمكن أن نتجاهل الضلع الثالث لها. وهو ضلع غير مؤدلج في الغالب ونعني به التيار الليبرالي بمفهومه الغربي الذي نتج عن عودة الطلاب الموفدين من أمريكا وأوربا ونقل ملامح تلك المجتمعات إلى مجتمعاتهم[37] كنخبة ذات تأهيل علمي واسع.

لقد أدى غياب الخطاب النخبوي المستقل إلى أن يصبح الخطاب الرسمي هو مصدر التلقي والتعبير من أي موقف نخبوي، وتعطلت بذلك آلية التطور والنماء التي يتوقعها المجتمع من النخبة في خطابها ورسالتها التوعوية، وبذلك وضعت النخبة الخليجية المثقفة في زاوية ضيقة حين اختارت أن تبقى نخبة لم تأخذ من اسمها إلا صفة الخصوصية أو العزلة أو الاستعلاء.

وفي النخب العسكرية هناك مجتمع العسكر (القوات المسلحة والقواعد العسكرية) فالمؤسسة العسكرية في دول الخليج هي مؤسسات تابعة للنظم، وهي ترس مهم وقوي في منظومتها، ولا تتدخل في الجدل الأيديولوجي وتعقيداته، وإنما الذي تفهمه هو أنها تتدخل إذا كان هناك خطر يهدد الأمن الوطني، وهي في الغالب تستعمل كعصا غليظة ضد الحركات الإسلامية الراديكالية، فهي تتدخل إذاً لتثبيت النهج العلماني للدولة.

أما بالنسبة للقواعد العسكرية الأمريكية في منطقة الخليج فهي وجدت أصلاً لحماية النخب الحاكمة ويبلغ تعدادها حوالي مليوني فرد أمريكي تنشر على مختلف أراضي دول الخليج[38].

أثر العولمة على النخب السياسية في الخليج العربي وأثر ذلك على الأنظمة السياسية:

في ظل العولمة نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية هي اللاعب الرئيس أو القطب

الأوحد في مجال العمل السياسي الدولي وقد بدأت بطرح مشاريع سياسية في المنطقة بهدف إحداث تحول ديمقراطي كما تدعي ومنها على سبيل المثال مشروع الشرق الأوسط الأكبر (Greter Middle Esat) الذي سرعان ما رفضته كل من مصر والسعودية بحجج منها أنه يقوم على فرض قيم ونظم غريبة على هذه الدول من دون مراعاة خصوصيتها الثقافية والحضارية والدينية وعلى أنه يقوم على فرض الإصلاح من الخارج على دول المنطقة من دون التشاور المسبق معها[39].

وبإمكاننا القول إن الاتجاهات السائدة غربياً أثرت في توجهات دول مجلس التعاون الخليجي بشكل ملحوظ فحتى لو أن هذا الأمر قد بدا مثيراً للحرج، إلا أن تأثير تلك الاتجاهات ملحوظ وعلى الأخص بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة، فلم يعد مبرراً على الإطلاق بحجة التصدي للمد الشيوعي الدفاع عن دول قمعية ديكتاتورية كما يرى الغرب طبعاً.

إذاً هناك حراك سياسي قائم على ضغوط وتوجهات غربية من جهة وتأثير الرأي العام الداخلي وخاصة من النخب المثقفة المتأثرة إلى حد كبير بمسارات العولمة بمختلف صورها وأشكالها.

ولكن مع ذلك فإنه توجد هناك مجموعة من المؤثرات العامة الضاغطة والفاعلة في تحريك أو إيقاف عجلة التحولات السياسية في مجمل دول الخليج وهي:

1- حالة الفصام العربية التقليدية بين ما هو معروف وما هو مستحدث، وبين ما هو تقليدي وما هو حداثي، وهي حالة تعبر عن خوف من تسارع التحديث بما يؤثر في الوضع القائم في المجتمع وما يتضمنه ذلك من إضعاف للسلطة أو تفككها وأحياناً تتخذ النخب السياسية موقفاً حاداً من التحديث بحجة أن تلك النماذج السياسية ليست إلا تكريساً للتبعية الغربية وبالتالي بات واجباً رفضها وعدم تبنيها. ومع ذلك فإن النهج التبريري لم يستطع الصمود طويلاً، فالتيار الجارف قد أحدث آثاره لدرجة أن استخدامه أصبح في الكثير من الأحيان مجتزأ أكثر منه كلياً شمولياً.

2- البنية العشائرية الوراثية التقليدية لأنظمة الحكم في دول مجلس التعاون، وهي كما تبدو إحدى عناصر التماسك بين دول المجلس، بل إن الحالة الاقتصادية المريحة والمستقرة نسبياً للأنظمة التقليدية جعلتها تشعر بشيء من التفوق على نظرائها التقدميين مما يقلل من الحاجة إلى إجراء إصلاح سياسي قد لا يكون محمود العواقب.

3- لا تتوفر القناعة الذاتية لدى مجلس التعاون بضرورة إجراء إصلاحات سياسية جذرية فهي وإن وجدت هنا أو هناك فعادة ما تكون مبررة بقيام صراعات داخلية في بنية السلطة التقليدية، وفي أمثلة عدة تحولت تلك الحالة الصراعية إلى حالات من المد والجزر نتج منها صيغ توفيقية داخل السلطة ذاتها.

4- يمثل النفط كعامل اجتماعي وسياسي (أكثر من فعله الاقتصادي) أثراً ونتيجة، عاملاً أساسياً في التأثير في اتخاذ القرار الإصلاحي السياسي، فنشوء دولة الرفاه كوظيفة وكأداة لكسب الولاء السياسي لم يكن ليتحقق لولا النفط ومداخيله التي حولت الصحارى إلى مدن حديثة عامرة، وبالتالي لم يكن مستغرباً تزامن العديد من مشاريع الإصلاح السياسي مع تراجع مداخيل النفط وتراجع تلك المشاريع وتقوقعها مع زيادة دخل النفط.

5- نضوب الساحة العربية وربما الساحة الإسلامية كذلك من أي نماذج إقليمية مشرقة ومستمرة في الممارسة الديمقراطية الحقيقية، وقد أدى الجدب الديمقراطي إلى عدم إمكانية إيجاد نموذج يخلق انطباعاً عن التحولات نحو الانفتاح السياسي.

6- إن هيمنة دول الخليج على النتاج الثقافي والإعلامي العربي أسهم إلى حد كبير بإضفاء شعور بالرضا عن الوضع السياسي لدول الخليج بل إن سيطرة دول الخليج على الصحافة العربية المرئية والمكتوبة والقدر الذي توفره لتلك الأدوات الإعلامية من انفتاح وتعددية قد أعطاها قدراً من التمييز على مجمل البلدان العربية في مثل تلك الممارسة الانفتاحية.

7- التباين والاختلال السكاني الواضح بين منظومة دول مجلس التعاون سواء على مستوى التركيبية السكانية لكل بلد على حدة (مواطنون – وافدون) أو على مستوى التفاوت في عدد السكان بين دولة وأخرى يؤديان بدرجة كبيرة إلى إيجاد مبررات منطقية لتعثر أي محاولات للإصلاح السياسي انطلاقاً من عدم تجانس التركيبة السكانية أو غلبة العنصر الوافد.

إلا أنه من المهم التأكيد على أن التطور السياسي لدول مجلس التعاون لا يمكن أخذه كوحدة سياسية متماثلة، فلكل من أقطار المجلس الستة سياق تطوري سياسي خاص تكون من خلاله واقع مغاير ومتباين، ويبرر ذلك التباين بظروف نشأة كل دولة وطبيعة تركيبتها السياسية الداخلية أو درجة استقرارها السياسي منذ التكوين وطبيعة علاقتها بمحيطها الجغرافي والمطلب التالي سيدرس واقع النخب السياسية لكل دولة على حدة.

واقع النخب السياسية الخليجية:

أولاً – النخبة السعودية:

مع أن السعودية هي الدولة الأقدم والأكبر ضمن منظومة دول مجلس التعاون، إلا أن التطور المؤسسي فيها شابه البطء والحذر والتردد والغالب مثل ردود أفعال لأحداث سياسية. وفي دراسة متأنية للنخب السعودية نرى على مستوى النخبة الوزارية أن الفاعلين من أعضاء العائلة المالكة هم أعضاء في النخبة الوزارية ويشغلون دوماً الوزارات السيادية وغير السيادية منها، والقاعدة في تعيين الوزراء هي للولاء والثقة وليست بالضرورة دوماً للكفاءة والسمة العائلية هي ميزة النخبة الوزارية، حيث يمكن أن يوجد في جلسة مجلس الوزراء أخوة أو أربعة أبناء عمومة.[40]

وفي السمات السلوكية للنخبة الوزارية يظهر التملق والانتهازية والوصولية حتى لدى أولئك الحاصلين على مؤهلات تعليمية عليا. وفيما يتعلق بالنخبة الاستشارية في المملكة العربية السعودية (مجلس الشورى) فاختيارهم يعتمد على الولاء أساساً ثم الكفاءة ومعايير أخرى. وقد جُند هذا المجلس لخدمة النخبة فكثيراً ما تسند حقائب وزارية للقادمين من مجلس الشورى، أما النخبة المشايخية- إذا صح التعبير- فيمكن تصنيف المشايخ استناداً إلى عاملين: رؤية الناس لهم وتقييم ممارستهم الاجتماعية، وهم صنفان:

– المشايخ الذين يعتبرون موظفين إداريين كوزراء أو ذوي مراتب متدرجة وهذه الفئة المشايخية النخبوية يذوب فيها الشيخ ويتحول إلى أداة من أدوات الجهاز الحكومي ويجد الملك في المشايخ شرعيته من خلال الفتوى وإقامة الحجة على المخالفين له بصفتهم مخالفين لله.

– الصنف الثاني هم المشايخ الذين يعارضون ممارسات المتنفذين بجهاز الدولة وهم قلة وتأثيرهم يكاد يكون معدوماً سواء في السلطة أم في المجتمع الذي لا يتقبل دعوتهم دوماً.

أما النخبة المثقفة السعودية نعتقد أنها لم تستطع أن تتلمس قضايا مجتمعها الاقتصادية والاجتماعية والإدارية بل اقتصر دورها على ترديد مقولات سبق أن قيلت في بقية المجتمعات العربية دون ابتكار أو تجديد فخلت الساحة من صحافة وإعلام وتأليف تُعنى بالأدب والفكر والفن، وكَرس الإعلام للمنابر الرياضية والشعر الشعبي وغيرها.

أما واقع النخبة المضادة، فمن المهم الإشارة إلى تأثير بروز حركات معارضة سعودية من الخارج في طبيعة التعامل الحكومي السعودي مع مقتضيات الانفتاح

السياسي الداخلي، حيث أبدت المملكة مرونة تجاه مجموعة معارضة شيعية كانت تنشط من واشنطن، وفتحت حواراً مع تلك المجموعة مما أدى إلى عودة عناصرها إلى المملكة وإغلاقها لمطبوعاتهم المؤثرة كما يبدو[41].

وبعدها وتحت تأثير الضغوط الخارجية ورياح العولمة العاتية بدأ هناك ما يشبه الحراك السياسي وحدثت مجموعة من التطورات السياسية الجوهرية[42]. ومن وجهة نظرنا ما زالت رغم حدة التطورات النخبة السعودية وبمختلف أشكالها تسير وفق توجهات النظام السياسي الحاكم، وبرأينا إذا استمرت الحالة على ما هي عليه فسيكون النظام السياسي في المملكة أمام تحدّ حقيقي خصوصاً أمام التأثير المتزايد لرياح الديمقراطية والتأثيرات القادمة من الدول العربية المجاورة (الكويت خصوصاً وكذلك البحرين). ومن الصعب وحسب اعتقادنا على النظام السياسي السعودي الاستمرار على هذا النمط الذي أصبح ظاهرة يكاد ينفرد بها مما يسبب حرجاً حتى على بعض أعضاء المجلس العائلي الذين يلمس منهم الرغبة في إحداث هيكلة نوعية جديدة على مسار الممارسة، لأنه اتضح أن الدخول إلى مصاف النخبة الفاعلة والصعود في مراتبها في إطار التجربة السعودية لا يقوم على شرعية مستندة إلى التكوين العلمي والكفاءة الفنية بل إنها قبل كل ذلك تعود إلى عامل الولاء والتبعية الشخصية بحثاً عن تبادل منافع مادية أو معنوية.

ثانياً – النخبة البحرينية:

تعد البحرين واحدة من أبرز دول الخليج نشاطاً سياسياً منذ فترة طويلة، حيث يزخر تاريخ البحرين الحديث بنشاط سياسي معارض ملحوظ منذ فترة ما قبل الاستقلال عام 1971 وكان لتأثير العولمة دور بارز في تصاعد هذا النشاط، وظهرت مؤشرات بارزة تدل على تفعيل الحراك الديمقراطي كتصاعد المطالب بالإصلاح السياسي وظهور تيارات ليبرالية تتغذى على مفاهيم الديمقراطية[43].

وبدراسة النخب السياسية في البحرين وجدنا سماتها كالتالي:

– **الطابع العائلي:** أي الانتماء إلى الأسرة الحاكمة، ورغم انفتاح النخبة لأعضاء جدد إلا أن الطابع العائلي مازال الأقوى.

– **الانقسام الطائفي** حيث تتوزع النخبة بين الشيعة والسنة.

– **التنوع المهني** مع تفوق للتجار ورجال الأعمال.

– **التعليم والثقافة** حيث تطعم النخبة من أولئك الحاصلين على مؤهلات عالية من خارج البحرين.

– **الدورات والاستمرار** والانغلاق وسيطرة الأسرة الحاكمة شأنها شأن بقية دول الخليج.

ومن آليات تجنيد النخبة السياسية البحرينية: الوراثة- التعيين- الانتخاب[44].

ولكن هل هناك من مؤشرات للتحول الديمقراطي في البحرين؟

1- الاتجاه لتجديد النخبة الحاكمة كالتعهد بأن يكون مجلس الشورى في انتخابات 2004 بنظام الانتخاب الحر المباشر وضمت التشكيلة لعام 2000 وللمرة الأولى ممثلين عن جميع شرائح المجتمع، وأصبحت المرأة عضواً بالمجلس الجديد، حيث تم تعيين 5 سيدات من مجموع أعضاء المجلس الذي يبلغ 40 عضواً.

2- تعزيز الحريات العامة: كالعفو الصادر عن الشيخ حمد عن المعتقلين السياسيين[45].

3- التوجه لإقرار التعددية الحزبية من خلال السماح بتأسيس جمعيات سياسية كجمعية التجمع الوطني الديمقراطي المؤسسة عام 2004 عدد أعضائها 103 بينهم 17 سيدة[46].

4- تنشيط دور المجتمع المدني وتأسيس جمعيات تعنى بحقوق الإنسان كالجمعية البحرينية لحقوق الإنسان التي أشهرت بتاريخ 2001/5/30.

5- تفعيل دور المرأة فأصدر الأمير القرار رقم 44 لعام 2001 بإنشاء المجلس الأعلى للمرأة[47].

6- إجراء أول انتخابات بلدية في أيار 2002.

ثالثاً – النخبة الكويتية:

يمثل النموذج الكويتي نمطاً رائداً في الحياة السياسية وتحولاتها ضمن منظومة دول مجلس التعاون، والتجربة الكويتية ذات تأثير بالغ في محيطها الخليجي والعربي. ومع ذلك، فإننا نظن بأن المحرك الأساسي لتلك التجربة كان نضوج أوضاع محلية مناسبة بالإضافة إلى مساندة وملاءمة أوضاع إقليمية وخارجية وبدراسة متأنية للنخبة السياسية الرسمية (مجلس الوزراء) في الكويت، فركزت الدراسة على الأصول الاجتماعية للنخبة الوزارية من حيث الخلفية العائلية والعمر ومصادر التجنيد السياسي والاستمرارية الوزارية والانتماءات الطائفية والإقليمية والسياسية والخلفية التعليمية والتخصص المهني[48]. والملاحظ هو تغيرات بسيطة شملت تلك النخبة من حيث معدل العمر ومستوى التعليم للنخبة الوزارية.

ومن التحديات التي يواجهها الحراك السياسي الكويتي:

1- الطبيعة غير الحزبية للبرلمان فالعمل السياسي في الكويت والتنظيمات السياسية

غير مقننة الأمر الذي يضعف من إمكانية التحرك الاجتماعي.

2- ضيق القاعدة الانتخابية فالبرلمان يمثل فقط (14٪) من المواطنين والتدخلات الحكومية في العملية الانتخابية.

3- ضعف الثقافة الديمقراطية السياسية، وهذا ما يضعف من صدقية البرلمان مما يخلق انطباعاً سلبياً عن الديمقراطية ويوحي بأنه مؤسسة لا تتمتع بالرسوخ في المجتمع.

4- المحيط الإقليمي فالتجربة الديمقراطية الكويتية لا تحظى بالترحيب في الوسط الإقليمي.

إذا، لقد شهدت الكويت حراكاً سياسياً وثقافياً واجتماعياً كبيراً، وانعكس ذلك على النخبة المثقفة في الكويت وزاد عدد الصحف والمجلات وظهرت قوى سياسية عديدة وتم ترسيخ الانتخابات كممارسة مجتمعية وبشكل عام نصف التجربة الكويتية الديمقراطية بأنها تجربة متقدمة ومتطورة عن مثيلاتها في دول الخليج وتستحق كل التقدير والاهتمام لما وصلت إليه.

رابعاً – النخبة الإماراتية:

تتمثل النخبة السياسية الإماراتية في المجلس الوطني الذي يمثل السلطة التشريعية في البلاد، والملاحظ في بنيان هذا المجلس هو عدم التجانس بين أجيال النخبة في المجلس الوطني إذ تبين انتماء أفراد المجلس إلى جانبين: تقليدي وحديث إضافة إلى هيمنة النخب الاقتصادية من تجار ومؤسسات الحكومة المحلية على نسب التمثيل. وبإمكاننا القول بأن مصادر تجنيد النخبة الحاكمة في المجلس الوطني تنقسم إلى مصدرين: الأول تقليدي ويتمثل في القبائل والعشائر والعائلات المتحالفة مع الأسر الحاكمة والتجار، بينما يتمثل المصدر الثاني في النخبة الصاعدة من ذوي المؤهلات العلمية الحالية والخبرة الوظيفية[49]. وتشكل رابطة القرابة والتحالف معياراً مهماً في عملية التجنيد السياسي للنخبة الحاكمة وارتباط مستوى التمثيل في المجلس الوطني بمدى الولاء والتحالف مع الأسرة الحاكمة ومع مطالب الديمقراطية والتغيير ورياح العولمة استجابت الإمارات لذلك ولو بشيء يسير فزادت حرية التعبير وانتشرت هيئات المجتمع المدني والانفتاح الإعلامي وغيرها.

خامساً – النخبة القطرية:

مع تولي الشيخ حمد بن خليفة مقاليد الأمور في قطر بدأت تشهد مجموعة من المؤشرات الدالة على حدوث حالة من الانفتاح السياسي وقد امتدت هذه المؤشرات لتشمل تجديد النخبة الحاكمة كتأسيس مجلس للعائلة الحاكمة في عام 2000[50]، وانتخابات المجلس البلدي المركزي، ووضع دستور دائم للبلاد، وإنشاء مجلس تشريعي منتخب يحدد

فيه نظام الحكم على أساس دستوري وستساهم فيه السلطة التشريعية باتخاذ القرار وتعزيز الحريات العامة كالعفو عن المساجين السياسيين.

وفي أيار 2003 تأسست أول لجنة وطنية لحقوق الإنسان تحت مسمى (اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان) وتنشيط دور المجتمع المدني وتفعيل دور المرأة كصدور القرار الأميري رقم 53 لعام 1998 بتأسيس المجلس الأعلى لشؤون الأسرة إضافة إلى تطوير السلطة القضائية وغيرها من الإجراءات التي دلت على مزيد من الانفتاح السياسي القطري أما سمات النخبة السياسية القطرية فهي شأنها شأن مثيلاتها في دول الخليج تعتمد على الولاء والقرابة ثم الكفاءة والمهارات لاحقاً.

سادساً – النخبة العمانية:

أخذت عمان بالنهج التدريجي في التطور حيث إنه لم تحدث تطورات مؤسسية في اتجاه الانفتاح السياسي منذ الاستقلال حتى قيام السلطان قابوس بتأسيس مجلس شورى معين عام /1991/ وبعد عام /2000/ كان هناك تجديد للنخبة الحاكمة[51] وأدخلت وزيرات للنخبة السياسية الوزارية، وتم تعزيز دور المرأة. ففي آذار عام /2003/ أصدر السلطان قابوس مرسوماً بتعيين الشيخة عائشة بنت خلفان رئيساً للهيئة العامة للصناعات الحرفية بدرجة وزير، إضافة إلى ذلك تم تفعيل المجتمع المدني فصدر القرار الوزاري رقم 150 لعام 2000 بإصدار نظام تأسيس الجمعيات الأهلية ومن الملاحظ بأن هناك تقدماً نسبياً ملحوظاً في اتجاه الانفتاح السياسي العماني، إلا أنه يلاحظ أن التجربة العمانية تسير بحذر شديد في ذلك الاتجاه.

ولكن بعد كل ما تقدم، السؤال المطروح ما هي السيناريوهات المتوقعة لعملية التحول الديمقراطي في دول الخليج؟

من وجهة نظرنا إن مستقبل عملية التحول في الدول الثلاث ينحصر في ثلاثة سيناريوهات:

1- **سيناريو الجمود:** ويعني حدوث جمود في عملية التطوير الديمقراطي يقف بالنظام السياسي عند مرحلة من التحول دون الوصول إلى مرحلة تحقيق الديمقراطية.

2- **سيناريو الانتكاسة:** وينصرف إلى حدوث تراجع أو انكسار في مسار التحول الديمقراطي، بحيث يتم النكوص عما تم تحقيقه من تقدم.

3- **سيناريو التطوير:** ويعني حدوث تقدم متواصل في عملية التحول وصولاً إلى تحقيق الديمقراطية وهذا هو الهدف المفترض لعملية التحول الديمقراطي.

ومن جهتنا، نحن نرشح سيناريو الجمود، وذلك لأن الحراك السياسي أصلاً في هذه الدول لم يكن ليحدث دون ضغوط

خارجية، إضافة إلى غياب عوامل وعناصر نجاح التجربة الديمقراطية من أحزاب سياسية ومؤسسات ومجتمع مدني وغياب المعارضة السياسية أو حتى غياب الثقافة السياسية.

النخبة الخليجية بين الأمس واليوم:

ومن خلال دور النخب الخليجية تتضح الظروف التي أدت إلى ضعف المجتمع الخليجي بجميع مكوناته، مما جعل الدول الخليجية أقرب إلى دولة الحزب الواحد، بدلا أن تكون دولا عصرية تكون فيها الحكومات أحد مكونات المجتمع، تاركة مساحة واسعة للنخبة التجارية والمهنية والثقافية للقيام بدورها، مستخدمة مواردها، ومعبرة عن همومها وآمالها، متفاعلة مع غيرها، ومساهمة في بناء مجتمع يتصف بالحيوية والحرية والإبداع. وتأكيدا على ذلك لا بد من إلقاء نظرة سريعة على العلاقة التي كانت سائدة في فترة ما قبل النفط بين الحاكم ونخب المجتمع الخليجي، التي اتصفت بشيء من التوازن حيث إن إيرادات الحاكم كانت في غالبيتها من اللؤلؤ والتمر والتجارة وغيرها من النشاطات التي كان يمارسها أبناء المنطقة.[52]

ثم طرأ تغير في هذه العلاقة بسبب تكدس إيرادات النفط لدى الحاكم، واستخدامه لهذه الثروة في تهميش بقية شرائح المجتمعات الخليجية، مع اختلاف طرق هذا التهميش ودرجاته، الذي بدأ بمأسسة الأسر الحاكمة.[53] ثم استوعب طبقة رجال الأعمال في الوكالات والمشروعات الاقتصادية المتنوعة.[54] وامتد بعد ذلك إلى طبقة العلماء فدجّن معظمها وأفقدها استقلاليتها ثم حولها إلى أبواق للسلطة، لتشرع انحرافاتها، وتبرر ظلمها.[55]

إن النخب السياسية في غالبية دول العالم وخاصة الشرق الأوسط ليست مؤهلة لتبني أساليب حديثة من خارج نطاق ثقافتها، مما يجعل عددا من الدول في منطقة الشرق الأوسط كاليمن والسودان إضافة إلى الصومال مرشحة للتفكك.[56]

وحول ما أصاب الكيان العربي من تمزق وتحطيم يقول برهان غليون، (وكل السياسة العربية لا تقوم إلا باللعب على التناقضات، وتغذية الأحقاد بين القوى والطوائف والعشائر والأقليات العربية وخلق الفتنة... والنخبة المثقفة التي باعت نفسها، كما يقوم به أدب منحط، وفن استلابي جنسي أو تجاري رخيص، إن ما نحن بصدد رؤيته اليوم هو تحطيم عقلي بعد التحطيم المادي والاقتصادي).[57]

خاتمة:

كان للعولمة وبمختلف صورها تأثير واسع على الأوضاع السياسية في دول الخليج، وتركت تأثيراً واضحاً على النخب السياسية الحاكمة في هذه الدول مما دفعها لإجراء تحولات سياسية باتجاه الانفتاح السياسي، إلا أن أغلب تلك المحاولات كان يتسم بالتردد والحذر.

ومع ذلك، كان للعولمة تأثيراتها الكبيرة في تكوين نخب فكرية ذات توجهات ثقافية مرتبطة مع العولمة، وتتعارض مع أي توجهات أخرى تؤكد على الخصوصية الثقافية للمجتمع الخليجي.

الهوامش:

(1) محمد بن صنيتان – النخب السعودية – دراسة التحولات والإخفاقات (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2004)، ص23.

(2)Martin , Marger Elites and Msses , An Intreduction To Political Sociology (NEW YORK: Van Nast rand Company , /1981 , p.p.78-79.

(3) توماس بيرتون بوتومور، الصفوة والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع السياسي – ترجمة وتقديم محمد الجوهري (الإسكندرية: دار المعرفة الجماعية، 1988) ص25.

(4) عبد الرحيم العطري، صناعة النخبة في المغرب – طرق الوصول إلى القمة (مراكش: د.ن، ط1، 2006)، ص9.

(5) أنور مغيث، النخبة تأملات نظرية ومنهجية) مجلة الديمقراطية العدد 25 (القاهرة مؤسسة الأهرام، كانون الثاني 2007)، ص29.

(6) المرجع السابق، ص30.

(7) محمد بن صنيتان، مرجع سابق، ص 24.

(8) رشيد كديرة، النخب الإدارية بالمغرب، رسالة لنيل دبلوم دراسات عليا، 2005، ص186.

(9) محمد بن صنيتان، مرجع سابق، ص 25.

(10) ت. ب. بوتومور، مرجع سابق، ص198.

(11) سبيلا محمد، للسياسة بالسياسة في التشريح السياسي، إفريقيا الشرق، 2000، ص83.

(12) ت. ب. بوتومور، مرجع سابق، ص198.

(13) أنور مغيث، مرجع سابق، ص30.

(14) أنور مغيث، مرجع سابق، ص 30.

(15)Geraintparry- Political Elites , stadies in politcalsl science- London 1969 p58

(16) علي الدين هلال، النظم السياسية العربية، قضايا الاستمرار والتغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، شباط، 2002، ص162.

(17)Vilfredo Parito, the Mindand Society , edited by Arthur livningstion(New York: Harcourt, Brace and Compuny 1935 P46

(18)C,Writght Millis – Power Elite (New York: Oxford University Press ,1956 ,P86

(19)Geraint parry.pp. 35-55

(20) قباري محمد إسماعيل، أصول علم الاجتماع السياسي، نظرة انتقادية للماركسية، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1985)، ص 137- 193.

(21) محمود محمد الفاكوع، أزمة النخبة في الوطن العربي، طبعة أولى 1989، ص 17- 18.

(22) جورج لينشوفسكي، الصفوة السياسية في الشرق الأوسط، ترجمة، د. عادل مختار الهواري، (القاهرة: دار الموقف العربي، 1987)، ص24.

(23)Billand Hardgave, companative poltlcs ohio:charles Emervil Public Shing Company 1973 pp165-167.

(24)Richard L., Merrit , Systmatic. Approach to Comparative Polites (Chicago: Raud Mcnally and Company.1971, pp 118-120

(25) د. قرنفل حسن، المجتمع المدني والنخبة السياسية، إقصاء أم تكامل، (إفريقيا الشرق، أكتوبر 1997)، ص95.

(26) إيليا حريق، السراتية والتحول السياسي والاجتماعي في المجتمع العربي الحديث، مجلة المستقبل العربي، العدد 80، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 1985)، ص40.

(27)Paolo Zannoni. The Concept of Elite Europen, Jourral of Political Research , vol ,6 , 1972. p 5

(28) مايسة الجمل، النخبة السياسية في مصر، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة أولى، 1993)، ص 50- 53.

(29) إدريس لكريني، النخبة السياسية العربية وقضايا الإصلاح، مجلة الديمقراطية، السنة السابعة، القاهرة، يناير 2007، العدد 25.

(30) جاسم زكريا، العولمة والقوى الأسيوية الكبرى، مجلة دراسات إستراتيجية، جامعة دمشق، 2007 العدد /21- 22/، ص156.

(31) هادي نعمان الهيتي، إشكالية المستقبل في الوعي العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص216.

(32) غانم نجار، واقع ومستقبل الأوضاع السياسية في دول الخليج، مجلة المستقبل العربي، العدد 268، لعام 2008، ص90.

(33) مايسة الجمل، مرجع سبق ذكره، ص613.

(34)Byers Mchael , International Politics , (Oxford university press) pp 247-249.

(35)James HD. Belgrave , jauranal of the Royal central Asain Society Part (Januoru 1952 , pp 68-71

(36) فتحي العفيفي، التيوقراطية العلمانية في الدولة الخليجية المعاصرة، مجلة المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 350- 2008)، ص142.

(37) سعيد عبد الله حارب، النخبة الخليجية بين الإيديولوجيا والجغرافيا، 1999، ص 37- 38

(38)ظافر محمد العلجمي، أمن الخليج العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص605

(39) حسنين توفيق إبراهيم، العوامل الخارجية وتأثيرها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 349، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص32.

(40) محمد بن صنيتان، مرجع سابق، ص65.

(41) التقرير الإستراتيجي الخليجي لعام 2001- (الشارقة – دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر)، ص223.

(42)Global Interests intle Arab Goulf- charle E.Dauies.St Martines press (New York) p370.

(43) أحمد منيسي، التحول الديمقراطي في مجلس التعاون الخليجي،(أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009)، ص94.

(44) محمد بن صنتيان، مرجع سابق، ص 44.

(45) الجريدة الرسمية لدولة البحرين، العدد 2452 – 2000/10/22.

(46) المرجع السابق، العدد 2531- 2002/5/22.

(47) أحمد منيسي، مرجع سابق، ص119.

(48) سيد عبد المسيح، النخبة الكويتية، ورقة عمل قدمت إلى المؤتمر الثالث للباحثين الشباب – القاهرة – نوفمبر – 1995- ص429.

(49) ابتسام سهيل (نخبة الإمارات)، ورقة عمل قدمت إلى المؤتمر الثالث للباحثين الشباب – القاهرة – نوفمبر 1995 – ص357.

(50) أحمد منيسي، مرجع سابق، ص 128.

(51) أحمد منيسي، مرجع سابق، ص 125.

(52)Donald Hawley, the trucial states, [with a fore word by William Lucel (zoudou: George Allen and unwin Ltd., 1970), p.195.

(53)Jill crystal, "Civil society in the Arabian Gulf," in: augustus Richard Norton, civil society in the Middle East, social, Economic, and political studies of middle east; v.50, 2 vols (New York; kon: Brill, 2001), vol.2, pp.266-267.

(54)Darly champion, the paradoscica kingdoum: Saudi Arabia and the momentum of reform (New York: Colulsia university press, 2003), p.101.

(55)Madani Al-Rasheed, contesting the Saudi State: Islamic voices from a New Generation, Conbridge Middle East Studies; 25 (Cambridge, uk; New York: Cambridge university pras, 2007), p74.

(56) الشرق الاوسط، لندن، عدد 11725، 2011/01/04.

(57) برهان غليون: مجتمع النخبة، ط1، بيروت، 1986، ص 38.